الأمم المتحدة

S

مجلس الأمن

PROVISIONAL

S/PV.2679
17 April 1986

ARABIC

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة والسبعين بعد الالفين والستمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الخميس ، ١٧ نيسان/ابريل ١٩٨٦ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس :	السيد دي كيمولاريا	(فرنسا)
الاعضاء :	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد دوبينين
	استراليا	السيد ولكوت
	الامارات العربية المتحدة	السيد الشعالي
	بلغاريا	السيد غارفالوف
	تايلند	السيد كاسمسري
	ترينيداد وتوباغو	السيد محمد
	الدانمرك	السيد بييرنغ
	الصين	السيد يوفان ليانغ
	غانا	السيد كونادو بيادوم
	فنزويلا	السيد اغيلار
	الكونغو	السيد غياما
	مدغشقر	السيد راكوتوندرامبوا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	سير جون طومسون
	الولايات المتحدة الامريكية	السيد أوكون

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٣٥

إقرار جدول الاعمال

أقر جدول الاعمال .

رسالة مؤرخة في ١٥ نيسان/ابريل ١٩٨٦ وموجهة الى رئيس مجلس الامن من القائم بالاعمال المؤقت للبعثة الدائمة للجماهيرية العربية الليبية لدى الامم المتحدة (S/17991)

رسالة مؤرخة في ١٥ نيسان/ابريل ١٩٨٦ وموجهة الى رئيس مجلس الامن من القائم بالاعمال المؤقت للبعثة الدائمة لبوركينا فاسو لدى الامم المتحدة (S/17992)

رسالة مؤرخة في ١٥ نيسان/ابريل ١٩٨٦ وموجهة الى رئيس مجلس الامن من القائم بالاعمال المؤقت للبعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية لدى الامم المتحدة (S/17993)

رسالة مؤرخة في ١٥ نيسان/ابريل ١٩٨٦ وموجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لعمان لدى الامم المتحدة (S/17994)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : وفقا للمقررات التي اتخذها المجلس في الجلسات السابقة بشأن هذا البند ، أدعو ممثل الجماهيرية العربية الليبية الى شغل مقعد على طاولة المجلس . وأدعو ممثل الجمهورية العربية السورية الى شغل مقعد على طاولة المجلس . كما أدعو ممثلي افغانستان ، وجمهورية ايران الاسلامية ، وباكستان ، وبنن ، وبوركينا فاسو ، وبولندا ، وتشيكوسلوفاكيا ، والجزائر ، وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، والسودان ، وعمان ، وفييت نام ، وقطر ، وكوبا ، والمملكة العربية السعودية ، ومنغوليا ، ونيكاراغوا ، والهند ، وهنغاريا ، واليمن الديمقراطية ، ويوغسلافيا الى شغل المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس .

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد الزروق (الجماهيرية العربية الليبية) والسيد الاتاسي (الجمهورية العربية السورية) مقعدين على طاولة المجلس . وشغل السيد ننفراغاري (افغانستان) والسيد دامافاندي كمالي (جمهورية ايران الاسلامية) والسيد

شاه نواز (باكستان) والسيد دغوما (بنن) والسيد اوفيدراغو (بوركينا فاسو) والسيد نوفورتيا (بولندا) والسيد سيزار (تشيكوسلوفاكيا) والسيد جودي (الجزائر) والسيد اودوفينكو (جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) والسيد مكسيموف (جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) والسيد جوكه (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) والسيد سومفوراشيت (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) والسيد بريدو (السودان) والسيد العنسي (عمان) والسيد بوي شوان نهات (فييت نام) والسيد الكواري (قطر) والسيد سان خوسيه (كوبا) والسيد الشهابي (المملكة العربية السعودية) والسيد نيامدو (منغوليا) والسيدة بلوريني دي بارالس (نيكاراغوا) والسيدة كونادي (الهند) والسيد يندريشي (هنغاريا) والسيد الالفي (اليمن الديمقراطية) والسيد سيكو لتيش (يوغوسلافيا) المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أن أبلغ أعضاء المجلس بأنني قد تلقيت رسالة من ممثل بنغلاديش ، يطلب فيها دعوته الى الاشتراك في مناقشته البند المدرج على جدول أعمال المجلس . ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم - بموافقة المجلس - دعوة ذلك الممثل الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت وفقا للاحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

نظرا لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك .

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد صديقي (بنغلاديش) المقعد المخصص له الى جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يستأنف مجلس الامن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله .

تسلّم أعضاء المجلس نسخة من رسالة مؤرخة في ١٦ نيسان/ابريل ١٩٨٦ وموجهة الى الامين العام من القائم بالاعمال المؤقت للبعثة الدائمة لمدغشقر لدى الامم المتحدة ، وهذه الرسالة ستعمّم غدا بوصفها الوثيقة S/18013 لمجلس الامن .

السيد اغيلار (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : إن الجميع على دراية باثر أعمال المفكرين الفرنسيين العظام ، وقد كان لتجربة الثورة الفرنسية اثرها على محررنا سيمون بوليفار وعلى قادة نضالنا من أجل الاستقلال في بداية القرن التاسع عشر وهذا أمر معروف . ومنذ ذلك الحين كانت فرنسا بالنسبة لفنزويلا وغيرها من باقي دول امريكا اللاتينية نموذجا يحتذى به ومصدر إلهام في مجالات عديدة ، ومصدرا دائما للحضارة والثقافة . ولتلك الاسباب يسعدنا غاية السعادة أن نراكم - سيدي - تتولون رئاسة المجلس ونود - بطبيعة الحال - أن نؤكد لكم كامل تعاوننا معكم في اضطلاعكم بمهام منصبكم الدقيقة ويمكننا أن نتوقع مقدما أننا سنحقق أفضل نتيجة ممكنة أثناء رئاستكم للمجلس وذلك بفضل ما أظهرتموه من حكمة وثبات وكياسة الى جانب ما تتحلون به من روح دعابة .

وساكون مقصرا إن لم أقم بالاشادة بسلفكم الممثل الدائم للدانمرك السفير اولي بيرنغ لادائه المميز بوصفه رئيسا للمجلس في الشهر الماضي . إذ برهن السفير بيرنغ ، بفضل خبرته الدبلوماسية وحنكته البالغة الى جانب لباقته وهدوئه الثابت ، على قدرته على قيادتنا بمنتهى الحكمة في شتى الانشطة المعقدة التي اضطلع بها المجلس خلال الشهر الماضي .

كما نود أن نعرب عن ترحيبنا بالسفير دوبينين ، زميلنا السوفياتي الجديد ، الذي يعمل - الى جانب مواهبه العديدة - من المتحكمين من اللغة الاسبانية .

لقد أصدرت حكومة فنزويلا أمس السادس عشر من نيسان/ابريل ١٩٨٦ بيانا ورد به أنها :

"تعرب عن قلقها العميق ازاء الاحداث التي وقعت في الساعات الاخيرة في البحر الابيض المتوسط ، والتي وضعت الولايات المتحدة وليبيا على حافة المجابهة" .

ويستطرد ذلك البيان على النحو التالي ،

"إن فنزويلا ، بوصفها بلدا محبا للسلم ودولة تتمسك دائما بالمبادئ والقواعد التي تشكل النظام القانوني الدولي ، ترفض استخدام العنف في حسم الخلافات بين الامم ، وأي شكل من اشكال انتهاك اسس هذا النظام الذي يجب أن تدين له كل الدول بالاحترام والذي يعد بالنسبة لنا الوسيلة الوحيدة لتجنيب البشرية مخاطر وكوارث لم يسبق لها مثيل" .

وبوصف بلدي دولة عضوا في مجلس الامن ، اختتم البيان على النحو التالي :

"إن فنزويلا ستبذل قصارى جهدها داخل هذا الجهاز العالمي لتعزز من خلال المفاوضات الدبلوماسية والسياسية وجود نوع من الدبلوماسية يؤدي الى الحفاظ على السلم والى وفاء جميع الدول الاعضاء بالتزاماتها" .

اننا نعتقد باخلاص أن مجلس الامن يستطيع وينبغي له أن يقوم بدور بناء في منع المنازعات وحلها على حد سواء ، وهذه المنازعات اذا استمرت يمكن أن تعرض للخطر السلم والامن الدوليين . وكما اتيحت لنا الفرصة لان نقول ذلك عند النظر في الطرق الملائمة للغاية لزيادة فعالية المجلس ، نشارك الرأي الذي يذهب الى أن احد هذه الطرق ما هو معروف باعتباره الدبلوماسية الوقائية . ونحن على استعداد ، في هذه الحالة ، لان نؤيد المجلس في توجيه نداء عاجل بتوخي الحكمة والاعتدال ، دون الحكم المسبق على الحقائق التي تقف خلف النزاع ؛ ولعل ذلك كان سيحول دون وقوع الاحداث التي نشجبها الآن .

ومع ذلك ، مازال أمامنا وقت لتنفيذ أحكام المادة ٣٦ من الميثاق . ونعتقد انه من الممكن أن يوافق المجلس على التوصية باجراءات سليمة أو أساليب للتسوية كما نص على ذلك في المادة ٣٦ (١) من الميثاق . وعلى أية حال ، فإن هذا هو الاجراء الذي نعتبره صحيحا ومفيدا . ونحن نرى أن المقررات التي يرفضها أحد الطرفين أو الطرفان لا يمكن أن تحقق إلا النذر اليسير لانها لا تأخذ في الاعتبار خلفية المشكلة أو جوانبها الاخرى أو لانها لا تحقق التوازن الضروري . وكما قلنا في مناسبات عديدة ، فإن سلطة ومصداقية مجلس الامن يضعفهما تكرار الفشل في تنفيذ قراراته بالاضافة الى ذلك ، سيتعذر التوصل الى اتفاق يحظى بالغالبية على قرار يهدف الى ادانة أي من الطرفين .

وفي هذا الصدد ، فإن ما يدعو الى طمأنتنا البيان المتوازن الذي أصدره الامين العام في ١٥ نيسان/ابريل ، ونص الفقرة الاخيرة كما يلي :

"يعتقد الامين العام أن اللجوء الى استخدام القوة ليس وسيلة فعالة لحل المنازعات ولا يمكن أن يؤدي إلا الى المزيد من العنف . ومن ثم فإنه يوجه نداء الى الدول المعنية بأن تكف عن تصعيد التوتر ويناشدها أيضا أن تتوخى الاعتدال والتوصل الى حل لهذه الحالة الحرجة بالطرق المتوفرة في الميثاق". نشرة صحفية ، (SG/SM/3853) .

ومثل البلدان متوسطة الحجم والبلدان صغيرة الحجم التي ليست دائمة العضوية في المجلس ، فإننا لسنا أقوياء إلا الى المدى الذي نلتزم فيه بمقاصد ومبادئ الميثاق ونلتزم التزاما صارما بقواعد القانون الدولي . ولن نقوم ، مع ذلك ، بتحليل الجوانب القانونية للقضية المطروحة أمامنا ؛ من الافضل أن تقوم بهذه المهمة محكمة العدل الدولية أو هيئة تحكيم يتاح لها كل جميع القرائن التي يمكن أن يقدمها الطرفان وكذلك جميع الحجج التي يدلي بها خبراء قانونيون من ذوي الكفاية .

وحتى لا يكون هناك أي شك في موقفنا ازاء المسائل الاساسية التي ادت الى هذه المنازعات ، نود أن نقول إننا نرفض استخدام العنف في حسم الخلافات بين الامم - وهذا ينطبق مع ما جاء في اعلان فنزويلا الصادر في ١٦ نيسان/ابريل ونشير بذلك الى الاعمال المسلحة واستخدام العنف من جانب الافراد أو المجموعات . وفي هذا الصدد ، فإننا نكرر تأكيدنا بتأييد قرار الجمعية العامة ٦١/٤٠ الصادر عن الجمعية العامة والمتخذ بتوافق الآراء وفيما يلي الفقرة الاولى من منطوق القرار

"تدين ادانة قاطعة جميع أعمال ونهج وممارسات الارهاب ، بوصفها أعمالا اجرامية ، أينما وجدت وأيا كان مرتكبها ، بما في ذلك تلك التي تهدد العلاقات الودية بين الدول وتهدد أمنها" (قرار الجمعية العامة ٦١/٤٠ ، الفقرة ١)

ودون تجاهل أثر الحزن والسخط على الرأي العام في الولايات المتحدة وعلى حكومة ذلك البلد بسبب موت مواطنين من الولايات المتحدة نتيجة للاعمال الارهابية ، التي نشجبها بالتأكيد ، أن الولايات المتحدة ، مثل كل الاعضاء الدائمين في مجلس الامن ، تتحمل مسؤولية خاصة فيما يتعلق بصيانة السلم والامن الدوليين . ان أي امتياز -وحق النقض ، يمثل امتيازا هاما - يقابله التزام خاص ؛ وإلا لن يكون هناك ما يبرر هذا الامتياز . فضلا عن ذلك ، إن استخدام القوة العسكرية ليس هو أفضل وسيلة لمكافحة الارهاب ؛ وكما يثبت التاريخ فإن العنف يولد العنف ، وقد تتجاوز سلسلة العنف كل ما يمكن توقعه . ونحن مع ليبيا ، ندافع ، في محفل آخر ، عن المصالح

الحيوية للبلدين ، وفي الامم المتحدة ، مع سائر بلدان الـ ٧٧ نحاول أن نتوصل الى تحقيق النظام الاقتصادي الدولي الجديد : وبصفتنا بلدا في امريكا اللاتينية فإن لدينا علاقات تاريخية مع الدول العربية ، التي أسهمت في الحضارة والثقافة الاسبانيتين . كما أننا نرتبط بصداقة عميقة مع الولايات المتحدة وقد بدأت في السنوات الاولى من استقلالنا وعززها التزامنا المشترك بقيم الديمقراطية القائمة على التمثيل والتعددية فضلا عن روابط تجارية وثقافية .

كل تلك الروابط تجعلنا نطلب الى الطرفين أن يتعاونا مع مجلس الامن ومع الامم المتحدة عامة للبحث عن الطرق الصحيحة لوضع حد لهذا النزاع الذي أدى الى خسائر جسيمة في الارواح وأدى كذلك الى أضرار مادية فادحة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل فنزويلا للكلمات الرقيقة جدا التي وجهها الى بلادي والىّ .

المتكلم التالي هو ممثل بنغلاديش ، وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس ، والادلاء ببيانه .

السيد صديقي (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي ، بداية ، اسمحوا لي أن أتقدم اليكم بتهانينا الحارة في مناسبة توليكم رئاسة مجلس الامن خلال هذا الشهر نيسان/ابريل ١٩٨٦ . إن بلدينا تربطهما علاقات وثيقة من الصداقة والتعاون ، ونحن على ثقة من أنه تحت قيادتكم الحكيمة والمقتدرة سيتمكن المجلس من اتخاذ اجراءات ملموسة في هذا المنعطف الخطير .

واسمحوا لي أن أتقدم بتقديري العميق لسلفكم الموقر ، السفير اولي بييرنغ ،ممثل الدانمرك ، للطريقة الممتازة التي قاد بها أعمال المجلس خلال الشهر المنصرم .

إن مناقشة مجلس الامن الحالية تجري بناء على طلب بوركينا فاسو ، والجماهيرية العربية الليبية ، والجمهورية العربية السورية وعمان ، الرئيس الحالي للمجموعة العربية للنظر في التطورات الخطيرة الجارية في وسط البحر الابيض المتوسط بسبب قصف عاصمة ليبيا ومدن اخرى وهي بلد اسلامي شقيق بطائرات امريكية . إن بنغلاديش

شانها شان البلدان المحبة للسلام قد تلقت هذه الانباء بمشاعر الصدمة والاستياء . وقد أصدر متحدث باسم حكومتي بيانا في ١٤ نيسان/ابريل ١٩٨٦ ورد فيه :

"إن العمل الاخير الذي قامت به الولايات المتحدة ضد ليبيا قد نظر اليه بقلق بالغ في بنغلاديش . إن هذا التطور مشحون باخطار تصعيد النزاع المسلح في منطقة مضطربة بالفعل . ومن الضروري بالنسبة للجميع أن يمارسوا أقصى حد ممكن من ضبط النفس ؛ كما أن السلامة الاقليمية وسيادة ليبيا والبلدان الاخرى المستقلة ينبغي أن تحترم كما هو منصوص عليه في ميثاق الامم المتحدة . ان بنغلاديش ، كما كانت دائما ، تدافع بشدة عن مبدأ التخلي عن استخدام القوة في تسوية المنازعات الدولية ، وتناشد كل الدول المعنية أن تلتزم التزاما صارما بروح ونص ميثاق الامم المتحدة" .

خلال الاسابيع الماضية شاهدنا بقلق عميق تصعيدا حادا في التوتر والنزاع في منطقة البحر الابيض المتوسط بسبب زيادة اللجوء الى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها انتهاكا لمبادئ ومقاصد ميثاق الامم المتحدة . إن بنغلاديش ما انفكت تؤكد على أن جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، قوية أو ضعيفة ، غنية أو فقيرة ، ملتزمة بأن تمتنع في علاقاتها الدولية عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد سيادة أية دولة أو سلامتها الاقليمية أو استقلالها السياسي . وبالمثل ، إن جميع الدول الاعضاء في هذه الهيئة العالمية الكبرى ملتزمة بتسوية نزاعاتها بالوسائل السلمية على نحو لا يعرض السلم والامن الدوليين للخطر . ومما يؤسف له غاية الاسف أن القوة قد استخدمتها دولة عضو دائم في مجلس الامن ضد دولة نامية صغيرة . ومن المؤسف أيضا أن مثل هذا التطور قد حدث في وقت يحتفل فيه المجتمع الدولي بالسنة الدولية للسلم . ويؤكد وفد بلادي دوما على أن انتهاك السيادة والسلامة الاقليمية والاستقلال السياسي لاية دولة من الدول بأية حجة يشكل سابقة خطيرة . إن مثل هذه الاعمال ، التي تعد انتهاكا مباشرا لميثاق الامم المتحدة ، من شأنها - اذا ما سمح لها بالاستمرار - أن تفضي بنا الى حالة يستعاض فيها عن سيادة القانون بحالة من الفوضى الدولية بما ينطوي عليه ذلك من آثار خطيرة علينا جميعا أن آخر اجراء اتخذته الولايات المتحدة ضد ليبيا نفذ حينما كان المجلس مشغولا بنظر هذه المسألة . إن هذا التطور المؤسف لم يهدد فحسب السلم الاقليمي لكن أيضا السلم والامن العالميين . لقد هزّت الصدمة وفد بلادي هزّا عميقا إذ لاحظ أن المناطق المدنية قد هوجمت ، مما أسفر عن خسائر في أرواح المدنيين بما فيهم من نساء واطفال ، كما تسبب في إلحاق الضرر بالممتلكات المدنية .

لقد استمعنا باهتمام شديد الى البيانات التي أدلى بها المتكلمون السابقون الذين رفض معظمهم المحاولات الرامية الى تبرير هذا الهجوم بدعوى حق الدفاع المشروع عن النفس أو بوصفه انتقاما لاعمال ارهابية مزعومة يدعى أن ليبيا قد ارتكبتها . فقد أنكرت ليبيا تلك الاتهامات وأعلنت أنها تناهض جميع العمليات الارهابية .

لقد أدان وفد بلادي دوما الارهاب بكافة مظاهره سواء كان فرديا أو جماعيا أو الارهاب الصادر عن الدولة . وفي هذا السياق ، اعتبرنا اصدار القرار ٦١/٤٠ بتوافق الآراء في الدورة الاخيرة للجمعية العامة تطورا ايجابيا . إذ عبّر هذا القرار - بين جملة امور - عن ادانة قاطعة لجميع أعمال ونهج وممارسات الارهاب ، وحث جميع الدول على التعاون فيما بينها بصورة أوثق ، للقضاء على آفة الارهاب . ومما يثير سخطنا أنه بدلا من تعزيز التعاون الدولي ضد الارهاب ، اتخذ اجراء من جانب واحد بذريعة الحق في الدفاع عن النفس .

لا يجب السماح للتوتر السائد في المنطقة بأن يتزايد أكثر من ذلك ، ونحن نحث كل الاطراف المعنية على أن تمارس أقصى حد من ضبط النفس بغية تخفيف حدة الموقف . إن ما يتعرّض للخطر في هذه اللحظة ليس هو مصلحة وطنية أو مصلحة مجموعة من الدول بل هو السلم والامن الدوليان ، ويحدونا الامل في أن تقدم جميع الاطراف المعنية الدليل على الاعتدال وبُعد البصيرة . ونتوقع مخلصين أن يتمكن مجلس الامن ، الذي أنيطت به المسؤولية الاساسية عن صون السلم والامن الدوليين ، من أن يتخذ موقفا مبدئيا بشأن هذه القضية بغية إقرار السلم والامن في المنطقة . ويتعين على المجلس ألا يفشل في ذلك ، وإلا فإن مصداقيته ستكون عرضة للتآكل والزوال .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل بنغلاديش على الكلمات الرقيقة التي وجهها الى بلادي والىّ .

سير جون طومسون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن العالم أجمع يعلم أن فرنسا تعرف كيف تعيش بشكل جيد . كما يعرف العالم بأسره أن الفرنسيين حكماء وحازقون في شؤون السياسة . ويعجب العالم أجمع بثقافة الفرنسيين ولغتهم . وأنتم - سيادة الرئيس - تجسيد حقيقي لمواهب بلدكم . لقد أضفيتم روحا جديدة على أعمال مجلس الامن خلال الفترة التي أمضيتموها هنا والتي بلغت عاما أو أكثر ، ونحن جميعا ممتنون لكم . واذا كان من غير المألوف أن يقوم بريطاني بالاطراء على فرنسي ، فإنكم - وبروح المنافسة - يجب أن تأخذوا ذلك على محمل الجد تماما .

أود أن أتقدم بجزيل الشكر لصديقنا المشترك سفير الدانمرك . إذ يبدو لي أنه قد تحمل عبئا غير عادي خلال شهر عصيب ومفعم بالشواغل بصفة خاصة . لقد واجه مشكلة أو مشكلتين لا أعتقد أن رئيسا آخر قد واجه مثلهما من قبل ، وقد تغلب عليهما بكياسة وثبات بالغين .

أنتقل الآن الى موضوع هذه المناقشة .

يواجه مجلس الامن مشكلة عصيبة . فالاحداث الاخيرة ترغمنا على أن نبحث قضية كنا جميعا مدركين لها منذ بضع سنوات ، لكنها صعبة ومثيرة للجدل الى حد ما لدرجة اننا قد نأينا بأنفسنا عن تناولها في مجموعها . لقد حاولنا - بصورة مفهومة - أن نتجنب تناول القضية الاساسية ورأينا بدلا من ذلك على تناول مظاهرها الفردية بصورة مخصصة ، تلك القضية هي قضية الارهاب .

فمن ناحية ما لا توجد أية مشكلة ، إذ أننا نوافق جميعا على أن الارهاب شئ سيء . بل وأكثر تحديدا نتفق جميعنا على أن الارهاب عمل اجرامي . فعلى سبيل المثال في ٩ تشرين الاول/اكتوبر من العام الماضي قال رئيس مجلس الامن في كلامه نيابة عن أعضاء المجلس أنهم :

"ويؤيدون بيان الامين العام المؤرخ في ٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ الذي يدين جميع أعمال الارهاب .

"ويدينون بحزم هذا الاختطاف الاجرامي الذي ليس له ما يبرره ، وكذلك أعمال الارهاب الاخرى بما في ذلك أخذ الرهائن .

"كما يدينون الارهاب بجميع أشكاله في أي مكان يرتكب وأيا كان مرتكبوه" . (S/PV.2618 ، ص ٢)

وفي ٩ كانون الاول/ديسمبر من العام الماضي ، أصدرت الجمعية العامة - دون أية معارضة - وأكرر - دون معارضة - القرار ٦١/٤٠ وقد أحاط هذا القرار - بين جملة امور - علما :

"..... بما أعرب عنه مجلس الامن والامين العام من قلق عميق ومن ادانة لجميع أعمال الارهاب الدولي" . (الفقرة الخامسة من الديباجة)

وفي القرار ذاته أعربت الجمعية العامة عن قلقها :

" .... لكون الارهاب قد اتخذ في السنوات الاخيرة أشكالا ذات آثـــار ضارة بشكل متزايد على العلاقات الدولية ، يمكن أن تهدد السلامة الاقليميـــة الفعلية للدول وأمنها الحقيقي " . (الفقرة الحادية عشرة من الديباجة)

أما في الفقرة الاولى من منطوق القرار فقد ذكرت الجمعية أنها :

"تدين ادانة قاطعة جميع أعمال ونهج وممارسات الارهاب ، بوصفهـــا أعمالا اجرامية ، أينما وجدت وأيا كان مرتكبها ، بما في ذلك تلك التي تهـــدد العلاقات الودية بين الدول وتهدد أمنها" . (الفقرة الاولى من المنطوق)

وكذلك

"تطلب الى جميع الدول أن تفي بالالتزامات التي يفرضها عليها القانون الدولي بالامتناع عن تنظيم الاعمال الارهابية في دول أخرى ، أو التحريض عليها ، أو المساعدة على ارتكابها ، أو المشاركة فيها ، أو التغاضي عن أنشطة تنظم داخل أراضيها بغرض ارتكاب مثل هذه الاعمال ." (قرار الجمعية العامة ٦١/٤٠ ، الفقرة ٦)

وبعد عدة أيام ، اتخذ مجلس الامن بالاجماع القرار ٥٧٩ (١٩٨٥) الذى أدان ، بين جملة أمور ، وبشكل لا لبس فيه ، جميع أعمال أخذ الرهائن والاختطاف ودعا الى

"الافراج الفورى الآمن عن جميع الرهائن والاشخاص المختطفين المحتجزين الآن في أى مكان وبواسطة أي شخص ."

وفي ٣٠ كانون الاول/ديسمبر ، أدان رئيس المجلس بشدة ، وكان يتكلم باسم الاعضاء ، الاعمال الارهابية الاجرامية التي لا مبرر لها والتي وقعت في مطارى روما وفيينا وأودت بأرواح بشرية بريئة وحث أعضاء المجلس على محاكمة المسؤولين عن عمليات القتل العشوائية المتعمدة وفقا لقواعد الاجراءات القانونية . وأعرب عن الامل ، باسم أعضاء مجلس الامن ، في أن

"تتبع جميع الحكومات والسلطات المعنية أحكامه بجهود تتسم بالعزم وفقا لمبادىء القانون الدولي المستقرة من أجل انهاء جميع الاعمال والاساليب والممارسات الارهابية" . (S/PV.2639 ، ص ٥٦)

لذلك فاننا نتفق جميعا على أن الارهاب أمر اجرامي وغير مبرر ، وينبغي أن تكون هذه نقطة انطلاقنا في نظرتنا العامة أو الخاصة للمشكلة ولما يجب أن نفعله بصددها وقد أقر المجلس هذه المبادىء الاساسية باسم المجتمع الدولي باسره . ويبين قرار الجمعية العامة ، الذى اقتبست منه ، أن المجتمع الدولي قد قبلها باعتبارها مبادىء . واذ لدينا المبدأ علينا أن نضعه في موضع التنفيذ ، وفي الحال نواجه بعديد من الصعوبات .

ان الارهاب يمكن أن يوجد في دولة واحدة . وهناك الكثير من الامثلة السيئة في

العالم المتقدم النمو والعالم النامي . وللارهاب أصول سياسية ولكن يتم تناوله في المقام الاول باعتباره عملا اجراميا . وعندما يلقى القبض على الارهابيين فهم يحاكمون وفقا لقواعد الاجراءات القانونية واذا ثبتت ادانتهم فانهم يعاقبون على ذلك . وستحاول الحكومة الحكيمة ، بلا شك ، تناول الموضوعات السياسية التي نشأ عنها الارهاب ، ولكنها سوف تصر وينبغي أن تصر على أن يعامل الارهابي بصفته مجرما . واقترح أن يمضي المجتمع الدولي ، قدر ما يستطيع ، في نفس الطريق .

اننا جميعا نعترف ، ربما لسنا جميعا ، بأن الارهاب يرتبط بالمشاكل السياسية سواء كانت مبررة أو غير مبررة . ولدى المجلس الدور الاساسي في اطار المجتمع الدولي ليتناول المشكلات السياسية التي تخرج عن السيطرة أو التي تهدد بذلك . ومن الافضل ، بالطبع ، أن تحل تلك المشاكل سلميا عن طريق المفاوضات بين المشاركين دون اللجوء الى المجلس . ولكن ينبغي أن يصر المجلس ، كما تصر أى حكومة من حكوماتنا ، على أنه لن يتفاوض تحت أى ضغط وأنه لن يسمح لحكمة بأن يحول عن طريقه بسبب الارهاب . وينبغي أن يصر المجلس على المبادىء التي أرساها من قبل ، وهي أن الارهاب عمل اجرامي ، وينبغي الالتزام بهذه المبادىء في حالات محددة وأن الارهابيين ينبغي معاقبتهم .

وقد أشرت الى الصعوبات التي تنشأ لان الارهاب ينشأ بسبب المنازعات السياسية . وأشير الآن الى المصاعب التي تنشأ عن الاعمال الارهابية التي تنفذها الدول ، ولا ينفذها أشخاص على المستوى الفردى باعتبارها عملا سياسيا . اننا معتادون على القتل باعتباره حدثا يرجع عهده الى عهد الخليفة . ولم نتمكن من وقفة ولكننا استطعنا أن نتعامل معه . وقد مرت كثير من بلداننا ، النامية والمتقدمة النمو على حد سواء ، بتجارب عديدة من الارهاب الداخلي . ولم نستطع دائما أن نحول دون ذلك الارهاب ولكن بوجه عام نعرف كيفية التعامل معه .

والموضوع المطروح أمامنا هو موضوع دولي ، ولكن ينبغي أن ندرك هذا الموضوع على ما هو عليه . فالارهاب الذى يكلف أرواحا بريئة مهما كانت أصوله السياسية هو عمل من أعمال القتل العادية . ولكن عندما ينفذه ، سواء كان بشكل سافر أو بشكل

مستتر ، عملاء لدولة أو الدولة نفسها فهو يعد عملا مختلفا وسيئا في نوعه . يعتبر عملا متعمدا من سياسة الدولة . والارهاب الذى توجهه الدولة هو حرب تحت اسم آخر وينبغي أن نتعامل مع هذا العمل على ما هو عليه ، أى القتل ، وذلك في تناولنا للاعتبارات السياسية الواردة في هذا الموضوع . فالقتل الذى ارتكب بناء على أوامر الحكومة ليس بأفضل من القتل الذى يرتكبه فرد . في الحقيقة أنه أسوأ لان الهيئة ، أولا ، التي أصرت به ونفذته وهي الحكومة تقوم به بشكل متعمد وبوحشية ؛ ثانيا ، هو عمل مخرب للثقة بين الامم وبين الشعوب .

الارهاب أمر خطير على المجتمعات الحرة بوجه خاص ؛ كل أنواع الارهاب ، بما في ذلك الارهاب الذى توجهه الدولة ، تستغل طابع الرفض الذى يتسم به المجتمع الحر لان يلجأ للسلاح في الدفاع عن نفسه . ان الارهاب الذى توجهه الدولة يطالب لنفسه بجميع المزايا الديمقراطية التي تتمتع بها المجتمعات الحرة في الوقت الذى فيه يحاول أن يقوضها في الحقيقة ويعرض حياة الابرياء والملتزمين بالقانون للخوف والخطر . في الحقيقة ، انها محاولة متعمدة من جانب دولة واحدة ، عادة دولة سلطوية ، لان تقوض ، بسبل تشمل القتل ، غير سبيل الحرب ، النسيج الحر والديمقراطي للمجتمعات الاخرى .

وكما قلت سابقا ، آن الاوان أن يواجه مجلس الامن والمجتمع الدولي هذه القضايا العصيبة ، قضايا الارهاب . لقد أرسينا هنا المبدأ بأن الارهاب أمر اجرامي وغير مبرر ، وناشدنا جميع الدول أن توفي بالتزاماتها بمقتضى القانون وأن تمتنع عن تنظيم الاعمال الارهابية أو البدء أو المساعدة أو المشاركة فيها من دول أخرى أو الخضوع لانشطة داخل أراضيها تستهدف ارتكاب مثل هذه الاعمال . والآن وقد وضعنا هذه المبادىء ينبغي أن نضعها موضع التنفيذ .

وأمامنا مثال صارخ استمر عدة سنوات على استخدام الارهاب أى القتل العادى باعتباره أداة من أدوات سياسة الدولة . وتلك كانت السياسة التي يمارسها العقيد القذافي . وحتى الآن وربما طوال فترة مديدة ، تحملنا ذلك على أمل أنه ان لم ير خطأ هذه السياسة فان أصدقاءه يرون هذا الخطأ ويحاولون اقناعه بتغيير هذا الاتجاه . ولقد خاب هذا الامل ، وكانت مسؤولية كبيرة تقع على عاتق أصدقاء العقيد القذافي .

ولا أحتاج أن أقول الكثير عن تاريخ العقيد القذافي الحافل بالارهاب لان كثيرا من هذه الحقائق معروفة للجميع ، وهذه الحقائق لا تمثل سوى نسبة ضئيلة مما قام به فعلا . ولا أعتقد أن هناك من يصدق ما قاله العقيد القذافي في مؤتمره الصحفي أمس "اننا لم نصدر أية أوامر بقتل أى انسان في العالم . اننا في ليبيا لم نأمر بقتل أحد ، ولسنا مسؤولين عن العمليات التي تمت في أوروبا أو في غيرها" .

هذه أكاذيب ، فحتى أولئك الذيم يدينون الاجراء الذي قام به الامريكيون يفهمون الاسباب وراء قيامهم بذلك . ويمكن ايجاز هذا الموقف في جملة من مقال لهيئة تحرير صحيفة هندية ، اذ كتبت صحيفة "هندوستان تايمز" الآتي :

"يمكن في المقام الاول إتهام واشنطن بمنح هالة تقديس لرجل يرى الكثير من أصدقائه المعلنين أن سياساته بغيضة في السر"

إن هذا المقال يحدد بدقة مشكلة خطيرة - الفرق بين ما تعتقده الحكومات وما تقوله . فكل واحد تقريبا يعتقد أن العقيد القذافي مقيت ، ولكن ليس الجميع مستعدين لان يقولوا ذلك ، وحتى القليل منهم هم المستعدون لاتخاذ اجراء لإقناعه بوقف أعماله البغيضة .

لقد أظهرت حكومتي ضبط النفس ، ومر عامان بالتحديد على اليوم الذي أطلق فيه موظفو العقيد القذافي الرصاص من نافذة في المكتب الشعبي الليبي فقتلوا الشرطية إيفون فليتشر . ولقد عاملنا ذلك الموقف بضبط النفس وبطريقة قانونية ومتحضرة ، حتى على الرغم من انه لم يكن على الإطلاق أول استفزاز صارخ تعرضنا له من العقيد القذافي ، كما أنه لم يكن القتل الاول الذي يقوم به موظفوه في بريطانيا .

حاول العقيد القذافي مرارا التدخل في الشؤون الداخلية لبلادي ، ومما لاشك فيه هو أن ليبيا تزود الجيش الجمهوري الايرلندي الانفصالي بالمال والاسلحة . وان إكتشاف السلطات الايرلندية في ٢٦ كانون الثاني/يناير من هذا العام لاكبر كم من الاسلحة حتى الآن تضمن بنادق وذخائر من ليبيا ، كانت حتى في صناديق عليها علامات خاصة بالجيش الليبي . ومن ثم فإن محاولات القذافي للتدخل في الشؤون الداخلية لبلادي ولصديقتنا وجارتنا جمهورية ايرلندة لاتزال في حقيقة الامر مستمرة الى الوقت الحالي ، وتستخدم هذه الاسلحة بالطبع في القتل . وتصعب معرفة ماهي المصلحة الليبية في ذلك ، ومن الاصعب أن نفهم ان كانت لتدخل ليبيا هذا في الشؤون الداخلية لبلدين غربيين أية فائدة للقضية العربية . إنني أترك الامر للعرب ليحكموا بأنفسهم ان كانت هذه القضية تتعزز بتدخلات العقيد القذافي وأعماله الإرهابية .

وليست بريطانيا وأيرلندة الدولتان الغربيتان الوحيدتان اللتان عانتا من إرهاب العقيد القذافي ، فغرنسا على سبيل المثال طردت إثنين من أعضاء المكتب الشعبي الليبي في باريس فور اكتشاف مؤامرة قبل ثلاثة أسابيع للهجوم بالقنابل على مدنيين يصطفون في طابور التأشيرات بالسفارة الأمريكية في باريس . والامريكيون لايحتاجوا لتأشيرات حتى يجيئوا الى الولايات المتحدة ، لذلك كان من المقدر أن تكون الأغلبية العظمى من الضحايا فرنسيين وآخرين غير أمريكيين ، إلا أن العقيد القذافي لا يكترث بذلك .

وفي ٦ نيسان/أبريل من هذا العام أجريت محاولة نعرف أنها تمت بتعليمات من الحكومة الليبية للهجوم على السفارة الأمريكية في بيروت . وفشلت عندما انفجر الصاروخ عند اطلاقه ، وهذا اليوم أطلق صاروخ على السفارة البريطانية في بيروت ، فما هو الاستنتاج الذي نستنبطه ؟

وفي ٢٥ آذار/مارس أرسلت تعليمات من طرابلس للمكتب الشعبي الليبي في برلين الشرقية للقيام بهجوم ارهابي ضد الأمريكيين . وفي ٤ نيسان/أبريل أبلغ المكتب الشعبي طرابلس بأنه سيتم تنفيذ الهجوم في الصباح التالي . وفي ساعة مبكرة من يوم ٥ نيسان/أبريل قتلت قنبلة شخصين وجرحت ٢٣٠ شخصا من جنسيات مختلفة . وفي وقت لاحق من ذلك الصباح أخطر المكتب طرابلس بأنه تم تنفيذ العملية بنجاح .

إننا نعلم أنه تم التخطيط للمزيد من الهجمات التي يرعاها العقيد القذافي ، بعضها يزمع تنفيذه على يد عملائه الخصوصيين ، وينوي في حالات أخرى استخدام جماعات ارهابية أخرى في الشرق الأوسط . وعلى ما يبدو حقا ، إن الارهاب الصادر عن الدولة هو السياسة الرئيسية لحكومة القذافي ، فتلك الحكومة تعترف بأنها حاولت في وقت سابق من هذا الاسبوع ، رغم عدم نجاحها ، أن تهاجم منشآت تابعة لمنظمة حلف شمال الاطلسي في جزيرة لامبيدوسا الايطالية .

وليس من العجب أن قال وزراء خارجية الدول الاثنتى عشرة الاعضاء في الاتحاد الاوروبي في ١٤ نيسان/أبريل إنهم يعتبرون أن الدول التي يثبت بوضوح تورطها في دعم

الارهاب يجب حملها على التخلي عن هذا الدعم ، وناشدوا ليبيا التصرف طبقا لذلك . واستطرد وزراء الخارجية يقولون أنهم على اقتناع بأن الهجمات الارهابية لاتخدم اية قضية سياسية يزعم مرتكبوها بأنهم يخدمونها . فالاعتداءات الوحشية مثل تلك التي ارتكبت مؤخرا في طائرة "تي دبليو إيه" وفي الملهى ببرلين لا يمكن تبريرها . كذلك رفض وزراء الخارجية التهديد الذي أطلقه زعماء ليبيون ضد الدول الاعضاء والذي يشجع عن عمد اللجوء الى أعمال العنف ويهدد أوروبا بشكل مباشر ، وحذروا من أن أي عمل من هذا النوع سوف يواجه ردا شديدا وملائما من جانب الدول الاثنتى عشرة ، ولا يمكن لدولة تقدم الدعم للارهاب أن تتوقع الاحتفاظ بعلاقات طبيعية مع الدول الاثنتى عشرة . وقد قررت هذه الدول ان تبلغ الدول العربية وجامعة الدول العربية بنتائج اجتماعها وسوف تدعوها لتحليل قضية الارهاب الدولية بشكل مشترك وعاجل .

لقد أعلن العقيد يوم أمس أنه لن يصعد العمليات العسكرية في جنوب أوروبا ، حسنا فذلك أمر طيب ، ولكن من يستطيع تصديق أي شيء يقوله ؟ لقد أخبرنا أن أهدافه عالمية النطاق ، وقال في مؤتمره الصحفي يوم أمس ، بجانب كذبه بأنه لم يصدر أوامر بقتل أي شخص وبنفس واحد :

"إننا نحرض على الثورة فالتحريض على الثورة وإقامة الثورة الشعبية في كل مكان بالعالم هو أحد أهدافنا" .

وبذلك تم تحذيرنا جميعا بأن أحدا لن يسلم من قتله العقيد القذافي ، وذلك معروف تماما الآن لدى حكومات وزعماء شعبيين عديدين في العالم العربي ، ومعروف تماما لجيران العقيد القذافي في أفريقيا ، ومعروف تماما في أيرلندة ، وربما سيصبح الآن معروفا تماما في كل أرجاء العالم . لابد من عمل شيء في هذا الخصوص ، ويتعين على دول العالم المتمسكة بالقانون أن تتعاون لوضع حد لذلك .

هنالك اختلافات كثيرة في الرأي بين الاتحاد السوفياتي وبريطانيا ، ولذلك فأنا لا أقتبس دائما عن الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي بإستحسان ، ولكننا عندما نواجه إجراما دوليا فهناك الكثير الذي نشترك فيه . لقد

قال غورباتشوف وهو يتحدث في المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي يوم ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٦ ، حسب النص الذي وزعه الوفد السوفياتي :

"ان الأزمات والمنازعات هي تربة خصبة ايضا للارهاب الدولي . فالحروب غير المعلنة ، وتصدير الثورة المضادة بجميع اشكالها ، والاغتيالات السياسية ، وأخذ الرهائن ، واختطاف الطائرات ، والهجوم بالقنابل في الشوارع والمطارات ومحطات السكك الحديدية هي الوجه القبيح للارهاب ، الذي يحاول المحرضون عليه ستره بقناع من الاختلاقات المشكوك فيها . ان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية يرفض الارهاب من حيث المبدأ ، وهو مستعد للتعاون بشكل فعال مع الدول الاخرى من أجل استئصال شأفته . وسيقوم الاتحاد السوفياتي بحزم بحماية مواطنيه من أعمال العنف ، باذلا قصارى جهده للدفاع عن حياتهم وشرفهم وكرامتهم " . (A/41/185 ، ص ١٢)

ويرى وفد بلادي أن موقف السيد غورباتشوف جدير بالتفهم للغاية ، ولست مندهشا لذلك اذ أن الوفد السوفياتي لعب دورا بارزا في إصدار وثائق لمجلس الامن حول الارهاب قمت بالإقتباس عنها في مستهل كلمتي .

لقد تكلمت آنفا عن ضبط النفس الذى اتسمت به حكومة بلادى ازاء جريمة قتل ايفون فليتشير وازاء الاستفزازات الاخرى التي طلع علينا بها العقيد القذافي . وجد صباح اليوم ثلاث جثث على بعد ١٠ أميال تقريبا جنوب شرقي بيروت . ولم تحدد هويتها بصورة قاطعة بعد . ولكن لابد لي أن أقول بحزن أن اثنتين منها يرجح أن تكونا جثتي لاي دوغلاس وفيليب بادفيلد وقد كانا قد اختطفا في بيروت بتاريخ ٢٤ آذار/مارس من هذا العام . لقد كانا يقيمان في لبنان ويدرسان الشباب العرب الذين كانوا يرغبون في الحضور للاستماع اليهما . ويبدو أنهما قد لقيا مصرعهما الآن . وليس من الصعب علينا أن نستخلص أن هذا أيضا عمل من أعمال الارهاب التي توجهها الدولة . وقد يكون لدىّ في الوقت الحاضر الكثير لاقوله عن هذه المسألة .

لقد ركز معظم المناقشة حتى الآن على الاعراب عن ادانة العمل العسكرى الذى قامت به الولايات المتحدة ضد ليبيا دفاعا عن النفس في أعقاب توفر أدلة ، لا يمكن دحضها ، على اشتراك الحكومة الليبية اشتراكا مباشرا في تعزيز الهجمات الارهابية على الولايات المتحدة وبلدان أخرى ، بما في ذلك بلادى، ومخططات ليبيا الرامية الى شن سلسلة واسعة من الهجمات الاخرى . ويؤيد وفدى المبادىء التي تذرع بها العديد من المتكلمين بشأن الحاجة الى ايجاد تسوية سلمية للمنازعات والامتناع عن استخدام القوة والتهديد باستخدامها ، وفقا للمادة الثانية من الميثاق . ان تلك المبادىء ما فتئت تنطبق على ليبيا مثلما تنطبق على أى دولة عضو أخرى . فهل يمكن لاى أحد أن يعلن ، بضمير نقي ، أن ليبيا قد امتنعت في علاقاتها الدولية عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها في أى شكل يتناقض مع مقاصد الامم المتحدة ، كما هو منصوص عليه في الفقرة ٤ من المادة الثانية ؟ هل يمكننا تجاهل العديد من البيانات الواضحة والعامة والرسمية الصادرة عن السلطات الليبية ، وهي بيانات تهدد بشن هجمات ارهابية على دول أخرى ؟ على سبيل المثال ، قال العقيد القذافي في خطاب له في حزيران/يونيه ١٩٨٤ :

"ان بوسعنا تصدير الارهاب الى قلب امريكا . وبوسعنا أيضا القيام بالتصفية الجسدية والتدمير والحريق داخل امريكا ."

حتى دون الاستشهاد بكلمات العقيد القذافي نفسه ، ما من أحد منا لديه أدنى شك في الخطورة التي تنظر بها الولايات المتحدة عن حق الى تهديد الارهاب الليبي . لقد كان المجلس منهمكا بالفعل في اجراء مشاورات لتحاشي تصاعد العنف . وكما أوضح وفدي في ذلك الوقت ، فاننا رحبنا باللجوء الى الدبلوماسية الوقائية وكنا نود أن تكون فعالة . ولكن ، كما أوضحنا في مناسبة سابقة عندما كان يناقش مشروع القرار المقدم من مالطة في الوثيقة S/17884 ، فاننا لم نعتبر أن الحض أو أي شيء مماثل له يتطرق الى المشكلة برمتها ويسهم مساهمة حقيقية في حلها . لقد كان لهذا النهج غير المتوازن ، كما حدث في الماضي ، نتيجة محتمة ومأساوية ، وهي أنه أدى بليبيا الى استنتاج مفاده أنها آمنة من عواقب عملها .

ان الولايات المتحدة كانت محقة في استخلاص النتيجة من هذه الحادثة ومن جميع الحوادث التي سبقتها ، وهي أن تحدي ليبيا لقواعد السلوك الدولي سيستمر . وبالاضافة الى ذلك ، فان الولايات المتحدة قد أوضحت بأن لديها بينة مقنعة على اشتراك ليبيا اشتراكا مباشرا في أعمال الارهاب الاخيرة وفي التخطيط لارتكاب مزيد من هذه الاعمال . ولدى حكومة بلادي أيضا بيّنات لا يرقى اليها الشك . ان للولايات المتحدة ، كما لنا جميعا ، الحق الثابت في الدفاع عن النفس ، كما هو متجسد في المادة الحادية والخمسين من الميثاق .

وكما قال سير جيفري هاو أمام مجلس العموم بالامس ، ان حق الدفاع عن النفس ليس حقا سلبيا بالكامل . فهو يتضمن بوضوح حق تدمير أو اضعاف قدرة المهاجم وتقليص موارده واضعاف عزيمته لثنية عن القيام بالمزيد من العنف .

وفي الوقت نفسه ، فان حق الدفاع عن النفس ينبغي أن يستخدم بطريقة متناسبة . ولذلك فان الرئيس ريغان عندما أبلغ السيدة تاتشتر في الاسبوع الماضي بأن الولايات المتحدة تعتزم القيام بعمل ما ، فانا ركزت على مبدأ حق الدفاع عن النفس والحاجة المترتبة على ذلك الى تحديد العملية وربط اختيار الاهداف ربطا واضحا بالارهاب . وقد قالت السيدة تاتشر في معرض كلامها أمام مجلس العموم بالامس : "لقد

كانت هناك بالطبع مخاطر متضمنة في الاجراء المقترح . "ان اتخاذ قرارات كهذه ليس سهلا على الاطلاق . وقد جاء رد الحكومة البريطانية على الطلب الامريكي باستخدام الطائرات الامريكية الموجودة في المملكة المتحدة ، كما ورد على لسان السيدة تاتشر : كما يلي :

"سوف نؤيد القيام بعمل موجه ضد أهداف ليبية محددة يتبين أن لها علاقة بتنفيذ ودعم الانشطة الارهابية" .

وقد رد الرئيس ريغان بأن العملية ستكون قاصرة على أهداف محددة بوضوح ولها صلة بالارهاب وبأنه سيبذل كل جهد لجعل الاضرار التبعية عند حدها الادنى . وقد لعبت الطائرات طراز ف - ١١١ دورا هاما في تقليص هذه الاضرار الى أدنى حد وفي تخفيض عدد الاصابات . ومراعاة للتناسبية كانت هذه الطائرات هي الطائرات الواجب استعمالها . فلو لم تستخدم هذه الطائرات لكان من المحتمل وقوع المزيد من الخسائر في الارواح ، على الارض وفي الجو على السواء .

اننا ننضم الى الذين سبقونا في الاعراب عن تعازيهم لاسر الذين قتلوا في هذه العملية ، كما نعلم نحن مباشرة مدى الكرب الذى تسببه دائرة العنف هذه . ان وفاة الاطفال تبعث على الالم بشكل خاص . فقد شهدنا ذلك أيضا .

لقد مر بلدى بتجربة مباشرة مع الارهاب الليبي . وكذلك العديد من أصدقائنا في أوروبا والعالم العربي . ومن مصلحتنا جميعا اتخاذ تدابير فعالة لوضع حد لهذا الخطر ، بحيث لا تشعر أى دولة بأنها مضطرة الى اللجوء الى القوة المسلحة كملاذ أخير للدفاع عن مواطنيها أو الذود عن أراضيها . لقد تكلمت في بياني أمام هذا المجلس بتاريخ ٢٧ آذار/مارس عن سياسات ليبيا الغريبة فيما يتعلق بالحدود : من المعروف عموما ان أربع دول من الدول الست المجاورة لليبيا قد عانت من العدوان الليبي بشكل أو بآخر في السنوات الاخيرة . لذلك فان المشكلة لا تمس الولايات المتحدة وحدها ، بل انها تمسنا جميعا .

ويتعين علينا جميعا أن نستمر في السعي الى حل سلمي للمسائل الرئيسية في

الشرق الاوسط . ان حكومة بلادى تعترف باهمية تلك المسألة . وان القيام بعمل من جانب غرباء لا يمكن أن يكون بديلا للخطوات الحيوية التي يتعين على الاطراف المعنية القيام بها نحو السلم . وفي الوقت نفسه ، يجدر بنا أن نكرس أنفسنا لمشاكل المنطقة التي يجد فيها الارهابيون تربة خصبة للعمل .

ان العقيد القذافي يسعى الى الباس أنشطته البغيضة لباس القومية العربية والفلسطينية . وفي الواقع ان هذه الاعمال ما من شانها الا الحاق الضرر بالقضية العربية والقضية الفلسطينية . ان بلدى يلتمس صداقة العالم العربي وتحقيق العدالة للفلسطينيين . وان العقيد القذافي يقف عقبة في طريق ذلك .

ان الكثيرين من الممثلين ، بما فيهم الممثل الدائم للامارات العربية المتحدة ، الذى يجلس على يميني ، قد تكلموا عن عدم فعالية المجلس في انهاء هذا التهديد الطويل للسلم والامن الدوليين . انني أقر تمام الاقرار بتلك الفكرة . وأود أن أضيف اننا بوصفنا مجلسا لا نزال عاجزين عن التوصل الى حل كما كان الحال دائما . وسيظل هذا الحل يراوغنا ما دام عدم حزمنا يؤدى بليبيا الى الاعتقاد بأن سلوكها غيرالمقبول لن يعود عليها بعواقب ضارة في المجتمع الدولي ككل . والآن أكثر من أى وقت مضى يحتاج المجلس الى اظهار ما يتوقع منه من شجاعة وحكمة ليعالج مهمة ضمان الاحترام الصحيح للقانون الدولي من قِبَل ليبيا ومن قِبَل أى دولة تقوم بدعم الارهاب .

وأكرر أن القضية الرئيسية المطروحة أمامنا هي الارهاب . فمنذ بدأت هذه المناقشة وردت تقارير مروعة تفيد بأن ثلاثة أشخاص بريطانيين آخرين على الاقل قد قتلهم الارهابيون قتلا متعمدا دون استفزاز . كما أن أشخاصا مجهولين اختطفوا شخصا بريطانيا آخر هذا اليوم في بيروت . فما الذى يريد المجلس أن يفعله بشأن هذا الموضوع ؟ أسيفعل شيئا أم لا شيء ؟

وكما قلت من قبل ، أبدت بلادي قدرا كبير من ضبط النفس في مواجهة الاستفزازات العديدة الصادرة عن العقيد القذافي ، بما في ذلك اغتيال المواطنين البريطانيين . وقد فعلنا ذلك من أجل مصلحة السلم والامن الدوليين . هل يمكن لاحد أن يؤكد لنا أن هذه السياسة كانت فعالة ؟ هل طلب أصدقاء العقيد القذافي منه أن يتوقف ؟ هل استخدموا نفوذهم لوقفه ؟ إن الذين لم يفعلوا ذلك ليس لديهم أي أساس أدبي يستندون اليه عند التكلم في هذه المناقشة ، ولا يمكنهم أن يديدوا الولايات المتحدة على ما قامت به لحماية مواطنيها . وأكرر مرة اخرى مؤيدا كلمات السيد غورباتشوف التي اقتبستها من قبل . ينبغي أن ينبذ الجميع العقيد القذافي ، ويدبغي الا يتصرف أحد كما لو كان شريكا له .

الموضوع هو الارهاب ووقت العمل هو الآن ، وإلا فإن أرواحا اخرى ستُفقد ، وسيحل المزيد من الدمار بالمجتمع الدولي . لقد أرسينا المبادئ باعتبارنا مجتمعا دوليا ، وليبيا نفسها تزعم أنها تؤيد هذه المبادئ . والآن دعونا ننفذ هذه المبادئ كما نفعل في بلادنا ، دعونا نتعامل مع القَتَلة على ما هم عليه ، باعتبارهم قَتَلة . دعونا نتناول الحالات السياسية التي يتعزز فيها الارهاب ، ودعونا ننبذ الدول التي هي موطن للإرهاب الرسمي وأن نتعامل معها بحزم . دعونا نرتفع الى مستوى مسؤولية قراراتنا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل المملكة المتحدة على بيانه . لقد تركت كلماته في نفسي أثرا كبيرا وشعرت بصدق الكلمات التي وجهها الي ، والتي حرّكت مشاعري .

ليس هناك متكلمون آخرون في هذه الجلسة . وستعقد الجلسة القادمة لمجلس الامن لمواصلة النظر في البند المدرج في جدول أعماله غدا الجمعة ، ١٨ نيسان/ابريل ، الساعة ١٠/٣٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٥